IJISH (International Journal of Islamic Studies and Humanities)
p-ISSN 2614-3836 | e-ISSN 2614-3836

	First Received: 30 May 2018		Final Proof Received: 30 Oktober 2018

THE IMPACTS OF ELECTIONS ON ECONOMICS IN INDONESIA
آثار شراء الأصوات الانتخابية نحو الاقتصاد في إندونيسيا

Zaini Muchlis
E-mail: zaini.muchlis@umy.ac.id
Universitas Muhammadiyah Yogyakarta, Yogyakarta, Indonesia

ABSTRACT / ملخص

Money politic or vote buying in the election is something has plagued all the societies that claimed the application of democratic form in governance. The minority is able to monopolize the votes of the majority in their favor using financial sufficiency, political promises and the issues of mass media. This phenomenon can lead to bribery, perjury and treason that have negative impact on the economy of Indonesia. The researcher used analytical method to explain various aspects of the phenomenon of buying electoral votes and its impact on the economic life in Indonesia. The researcher finally found two significant results. First, vote buying is a major cause of political and administrative corruption in Indonesia. It is the main incubator breeding corrupt leaders, which have negative impact towards economic life in Indonesia such as the increase number of poverty, unstable economy, enrich among political elites, and arbitrariness in determining economic policies taken by the authorities pursuing their own interests. Second, vote buying is widely spread and easily found in the life of the Indonesian society, it seems like an established habit that is hard to eradicate.

Keywords/ الكلمات المفتاح

Money politic;
Vote buying;
Election;
Indonesian economy

مقدمة

شراء الأصوات الانتخابية هو التبادل الاقتصادي بسيط، ويمكن تفسير من هذا التعريف هو إعطاء مال أو منافع أخرى إلى الناخبين لمساندة مرشح معين أو إلى المنظم الانتخابات بمثابة حافز للتلاعب في نتائج الانتخابات، وهذه الفئة يصعب في مراقبتها لأن كلا من الطرفين تغطي هذه الصفقة (Irawan, Dahlan, Fariz, & Putri, 2014).

شراء الأصوات من أنواع الفساد بشكل الهدية أو إعطاء المال والأشياء الثمينة أو المواعد بهدف التأثير على سلوك المتلقي. وشراء الأصوات يمكن تعريفها بأنها شكل من أشكال الإقناع من خلال توفير المزايا المالية التي أدلى بها شخص إلى شخص آخر للتأثير على اختيار الشخص (Irawan et al., 2014). وأشكال شراء الأصوات ليست إلا الرشوة فحسب، ولكن أيضا المدفوعات لتمويل الشوارع والمرافق العامة أو تمويل المنظم الانتخابات، وكذلك يشمل حالات إعطاء المرشَّحين المبلغ لرجال الأحزاب السياسية من أجل أن ويرشِّحه في العملية الانتخابية.

وصنف فريديريك شيفر (Frederic Schaffer) بعض الخصائص المميزة لشراء الأصوات مع الأشكال الأخرى من استراتيجية لتعبئة الانتخابية بإشارة إلى النطاق، والوقت، والقانون(Schaffer, 2007) . الأول من حيث النطاق، فإن شراء الأصوات كالمحسوبية الخاصة أي هو اعطاء المنافع المادية للناخبين أو الأسرة عن طريق المحسوبية. والثاني من حيث الوقت، أن شراء الأصوات تقام في الدقيقة الأخيرة للتأثير على الانتخابات، عادة يكون في بضعة أيام أو في بضع ساعات قبل الانتخابات، وبعض الفئات يفعلها أثناء الانتخابات. والثالث من حيث القانون، فإن شراء الأصوات في كثير من الأحيان يختلف مع القواعد القانونية، في حين أنّ استخدام الأموال العامة لصالح فئات محددة يعتبر قانونية، وأما المحسوبية غامضة، ويعتبر شراء الأصوات دائما غير قانوني.

ومن هذه التعريفات والخصائص توضّح بأن هناك أشكال في جريمة شراء الأصوات، ومن أحد هذه الأشكال هو اعطاء الأموال إلى الأحزاب السياسية لأجل الوصول إلى المناصب المعينة. وذلك كأن يشتري المرشَّح الأصوات الانتخابية من قبل الأحزاب السياسية، اعتبارًا بأن لديهم الأصوات من قبل أعضائهم، وكذلك بأن لهم التأثير القوي في العملية الانتخابية. ولا يمكن لشخص أن يدرج اسمه على ورقة الاقتراع كمرشح الأحزاب إلا أنه قد ساهم الأموال إلى ذلك الحزب السياسي. وهذا هو الحوادث الواقعة في العملية الانتخابية في إندونيسيا.

البحث

عملية الانتخابات في إندونيسيا

الانتخابات في إندونيسيا هي وسيلة لتحقيق سيادة الشعب، وهي من إحدى الآليات الديمقراطية في الدولة الإندونيسيا، كما تنص فيها دستور عام 1945 المادة 1 أن

الشعب لديهم السلطة أو السيادة الأعلى، وأما طرق تسليم السيادة الشعب من خلال ممثليها في الانتخابات (Lubis, 1982) .وتستند الانتخابات فيها على أساس بنكاسيلا ودستور جمهورية إندونيسيا عام 1945. وأجريت هذه الانتخابات على مبادئ المباشرة، عامة، حرة، سرية ونزيهة، وعادلة (Huda, 2005).

كان في بداية الانتخابات في اندونيسيا يهدف لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي، ومجلس النواب المركزي، ومجلس النواب الإقليمي. وكان انتخاب الرئيس ونائب الرئيس تم تنفيذها من قبل الجمعية الاستشارية الشعبية باعتبارها المؤسسة العليا للدولة. ثم بناء على التعديل الرابع للدستور عام 1945 يتم انتخابات رئاسية في عام 2002 تكون مباشرة من قبل الشعب، بحيث أن الانتخابات الرئاسية وضعت على جدول الأعمال الدولة.

أما بالنسبة القواعد الانتخابات الرئاسية الذي ورد في القانون رقم 23 لسنة 2003 هي:

المادة 3 الفقرة (2) و(4) : انتخاب الرئيس ونائب الرئيس يعقد كل خمس سنوات في يوم العطلة أو يوم الذي تم استبعادها للانتخابات. وفي انتخاب الرئيس ونائب الرئيس لابد أن يحصل على رئيس ونائب الرئيس المختار في موعد الذي لا يتجاوز من أربعة عشر يوما قبل انتهاء فترة الرئاسة (Undang Undang Nomor 23 tahun 2003 Tentang Pemilihan Umum Presiden Dan Wakil Presiden, n.d.).

المادة 4: التصويت لانتخاب الرئيس ونائب الرئيس كما هو مشار إليه في المادة 3 الفقرة 1، يجب تنفيذها في موعد الذي لا يتجاوز من 3 أشهر بعد إعلان نتائج الانتخابات لأعضاء مجلس التشريعي، ومجلس النواب المركزي، ومجلس النواب الإقليمي (Undang Undang Nomor 23 tahun 2003 Tentang Pemilihan Umum Presiden Dan Wakil Presiden, n.d.).

المادة 5 الفقرة (1) المشاركون في انتخاب الرئيس ونائب الرئيس هو أزواج المرشح المقترحين من قبل حزب سياسي أو ائتلاف من الأحزاب السياسية. الفقرة (2) الإعلان عن المرشحين لمنصب الرئيس و/ أو نائب الرئيس أو أزواج المرشح من قبل الأحزاب السياسية أو ائتلاف من الأحزاب السياسية، يمكن تنفيذها في وقت واحد مع تقديم قائمة المرشحين لأعضاء البرلمان إلى اللجنة الانتخابية. الفقرة (3) أزواج المرشح كما هو مشار إليه في الفقرة الأولى يمكن اقتراحها فقط من قبل حزب سياسي أو ائتلاف من الأحزاب السياسية التي تحصل على الأصوات أقلها 15٪ من مجموع المقاعد لمجلس النواب أو 20٪ من استيلاء على الأصوات

الصحيحة في الانتخابات من قبل أعضاء البرلمان (Undang Undang Nomor 23 tahun 2003 Tentang Pemilihan Umum Presiden Dan Wakil Presiden, n.d.).

استنادًا إلى ذلك العرض المجمل نرى أن الانتخابات في إندونيسيا تعقد كل خمس سنوات، وأن الشعب له المنصب الأعلى في دولة إندونيسيا، لأن الأصوات جاؤوا من الشعب وليس المرشح أن يصبح رئيسا إلا بدعم الشعب. فهناك الشعار المعروف في الدول الديمقراطية بأن صوت الشعب هي صوت الإله. وذلك لأن صوت الشعب يجب أن يطاع على الإطلاق ولا ينبغي اهمالها.

آثار شراء الأصوات في سيادة القوانين في إندونيسيا

لا يمكن إنكار دور أصحاب السلطة في هذا البلد حيث يستطيعون التأثير بشكل قوي على وضع السياسات في النظام القانوني خاصة على قانون الاقتصاد، ولكن النظام الموضوع من قبل الحكام يتسبب بالتفاوت بين طبقات المجتمع، وذلك قد ثبت في كثير من المظالم التي توجد في هذا البلد، وعدم المساواة القانونية القائمة بين الأغنياء والفقراء، وحتى القوانين يمكن التلاعب بها. وهذا يدل على أن الحكام لا يلتزمون بسيادة القوانين مما يؤثر ذلك على المجتمع. ومن المعروف أن الحكام يولدون خلال عمليات الانتخابات التي يشوبها كثير من عمليات سياسة المال الفاسدة. وأما آثار هذه العملية على سيادة القوانين فهي:

ضعف السلطة السياسية

عملية شراء الأصوات التي هي سبب فساد الحكومة تظهر آثارها السلبية في نظام الحكومة. من هذه الآثار استخدام المؤسسات السياسية للحفاظ على تحقيق مصالحهم الشخصية والاجتماعية، وكذلك انتشار الفساد في هذا البلد قد يضعف الحكومة عند تطبيق القوانين فيها، ثم هناك رجال الحكومة التي يمكن دفعها لوضع السياسات أو القرارات مما يفيد بعض الأطراف فقط (Junaidi, Khoirunnisa, Agustiyati, & Hastomo, 2013). هذه كلها أدلة على ضعف سلطة الحكومة حيث تنتشر كثيرٌ من الجرائم مما يؤدي إلى زوال ثقة المواطنين بحكومتهم. ومن المعروف أن ثقة المجتمع هي المفتاح في استقرار واستدامة الحكومة وبدونها لن تسير أمورها بسلام.

ظهور الفكرة بأن القانون هو مجرد قواعد لا ينبغي الالتزام بها

هذه الفكرة ظهرت في المجتمع كرسالة موجهة إلى المؤسسات الحكومية كمؤسسات إمامة العدل، أو المحكمة العليا، والشرطة، والمجلس التشريعي وغيره، لأن أولئك الذين يعملون بها يرتكبون قضايا الفساد الهائل التي تؤدي إلى فقدان ثقة المجتمع (Junaidi et al., 2013) . وفي كثير من الأحيان هم لا يهتمون بواجباتهم تجاه مصالح الأمة، وتركز اهتمامهم على كيفية استعادة الأموال الذي قد أنفقت في الانتخابات، لأنهم أصبحوا كمسؤولين في الدولة من خلال سياسة المال في الانتخابات. وهذه الحالة تؤدي إلى فقدان حساسية الشعب تجاه المؤسسات الحكومية إلى درجة تبني فكرة عدم الالتزام بالقانون المعمول به في إندونيسيا، لأن هؤلاء الذين في مواقع المسؤولية من السلطات لا يتقيدون بهذه القوانين بل قد يخالفونها في كثير من الأحيان.

انهيار سلطة الحكومة.

لا يمكن إنكار أن شراء الأصوات إنما سببه فقدان الأخلاقيات السياسية والاجتماعية، وكذلك الغاء فعالية القوانين واللوائح، مما يؤدي إلى انهيار سلطة الحكومة. ولقد انتشر كثيرٌ من الجرائم التي فعلها الحكام من مخالفات القوانين في الأمور الإدارية، مثلًا في التحكيم في القضايا من خلال المحكمة قد تحل بدفع الرشاوي للقضاة. وكذلك حكام الدولة الذين يهتمون بمصالحهم وحزبهم دون مصالح الأمة في وضع السياسات. وأيضا الصفقة السياسية التي تقوم بها المؤسسات الحكومية المختلفة والتي تفسد نظام الحكومة (Junaidi et al., 2013) . هذه كلها فساد تؤدي إلى عدم سيادة القوانين في إندونيسيا، وأنها ستكون غير فعالة عند تطبيقها مما يتسبب في انهيار سلطة الحكومة.

بناء على هذا نرى أن القانون هو القاعدة التي ينبغي على جميع الشعب الالتزام بها سواء مكتوبة أو غير مكتوبة، وهي كقاعدة تحتوي على العقوبات القاسية التي ينبغي معاقبة مخالفيها. وإذا لم يتم تنفيذها سوف تظهر الاضطرابات في أنحاء البلاد، لأن القانون هو الذي يوحد الحكومة والمجتمع بحيث يجعل الدولة تبقى مستقرة آمنة.

آثار شراء الأصوات على الحياة الاقتصادية في إندونيسيا

يقوم كل المرشحين والأحزاب السياسية بوسائلهم المختلفة للفوز في العملية الانتخابية، ومن أحسن الوسائل عند هؤلاء هي معاملات شراء الأصوات. من

المعروف أن هذه المعاملات لها تأثير سيء على الحكام في وضع سياسات الدولة، خاصة السياسات المتعلقة بالاقتصاد، لأن من المنافع الاقتصادية يتمكن الحكام من استعادة أموالهم التي أنفقوها في الإنتخابات، فالاقتصاد هو مصدر كل الموارد المالية للبلاد. من آثار هذه العملية على الاقتصاد في إندونيسيا هي (Cahyono & Trijono, 2004, p. 73):

ازدياد نسبة الفقر في إندونيسيا

إنّ ارتفاع عدد الفقراء في إندونيسيا هو من أحد النتائج على المستوى الاقتصادي في إندونيسيا الذي لا يزال منخفضا وغير متكافيء بين السكان. ويعتبر أثرا من آثار شراء الأصوات الانتخابية مما يجعل مصالح أرباب الأعمال والأحزاب السياسية تأخذ الأولوية على مصالح الأمة، وتؤدي هذه الأمور إلى أزمان اقتصادية كثيرة على الحكومة. وكذلك لأن السياسات التي قررتها سلطة الحكومة أكثر موالاة لبعض الفئات التي ساعدته في الفوز في الانتخابات، وبالتالي زيادة عدد الفقراء في هذا البلد.

ارتفاع التكلفة السياسية

من المعروف أن عملية بيع وشراء الأصوات في الانتخابات تجعل التكلفة السياسية عالية في إندونيسيا، ذلك لأن الشخص إذا أراد أن يقدم نفسه كمرشح في الانتخابات، يجب عليه إعداد المرشحون الأموال للإنفاق على تكاليف التشغيل السياسية. ومن المعروف أنه لن يفوز المرشحين بالانتخابات إلّا بشراء أصوات الناخبين في هذه العملية، وكذلك فإن بناء الصورة السياسية للمرشحين تحتاج إلى تكلفة غالية، ولاسيما في هذا العصر الذي يلعب فيه المال دورا رئيسا. ولا يمكن إنكار أن جميع الأحزاب السياسية يقومون بإعطاء كل شيء في الانتخابات للتأثير على الناخبين وللحصول على دعمهم. وهذه كلها مما تجعل التكلف السياسية عالية في إندونيسيا.

الصرف من خزانة الدولة

هناك كثير من القضايا المتعلقة بشراء الأصوات في إندونيسيا، وهذه القضية تتطلب من الدولة إنفاق التكاليف الكبيرة من أجل دفع مسؤولي الانتخابات في الإشراف

على التصويت. إضافة إلى ذلك، يجب على الدولة أن تنفق أموالًا كثيرةً تدفع للمحكمة بعد الانتهاء من أعمال الانتخابات، ذلك لأن هذه العملية يترتب عليها كثير من القضايا التي لابد من حلها من قبل المحكمة العليا. ولا يمكن إنكار أن هذه الأمور قد ينفق عليها من خزانة الدولة في إندونيسيا.

من هنا نرى بأن شراء الأصوات لها أثر عظيم على الاقتصاد في الدولة، وأن الحكام هم المفتاح لجميع المشاكل الاقتصادية في إندونيسيا. وإذا انحرف الحكام عند تأدية واجباتهم، أو استغلال منصبهم، سيتم تدمير الاقتصاد في هذا البلد. فينبغي للحكام أن يكونوا قادرين على خدمة المجتمع وقادرين على القيام بواجباتهم كعنصر موحد للأمة على أساس بنكاسيلا ودستور جمهورية إندونيسيا السنة عام 1945، وهذا كما ينص عليه في قانون جمهورية إندونيسيا.[1]

آثار شراء الأصوات في الحياة السياسية في إندونيسيا

صفقة سياسة المال التي لا تزال تحدث في جميع العمليات الانتخابية في إندونيسيا تترك كثيرًا من الآثار السلبية مما يؤثر على سياسة الحكومة، لأن المرشحين قد أنفقوا أموالًا كثيرة في العملية الانتخابية من أجل الوصول إلى المناصب الحكومية. فعندما يجلسون في مقراتهم الحكومية، فإنهم يبحثون عن طرق لاستعادة أموالهم بأي وسيلة. من هنا تبدأ جميع المشاكل الحكومة مما تؤثر على السياسة سلبًا، وأما آثارها المتعلقة بالسياسة في إندونيسيا فهي (Badoh & Dahlan, 2010, pp. 68–74):

ظهور القيادة الفاسدة

لا يدرك معظم المجتمع أنّ من أسباب ظهور القيادة الفاسدة هي قبولهم لأموال المرشحين أثناء عملية الانتخابات. والمعاملات التبادلية التي يتم تشغيلها بين الشعب والسياسيين في الانتخابات جعلت النظام القائم في الحكومة هو كنظام تجارة، أي أن الأصوات إذا تم بيعها ستتغير أحوالها فيكون حق الملكية للمشتري، كما أن

[1] هذا النص الأصلي من قانون جمهورية إندونيسيا رقم 5 عام 2014

(1) bahwa dalam rangka pelaksanaan cita-cita bangsa dan mewujudkan tujuan negara sebagaimana tercantum dalam pembukaan Undang-Undang Dasar Negara Republik Indonesia Tahun 1945, perlu dibangun aparatur sipil negara yang memiliki integritas, profesional, netral dan bebas dari intervensi politik, bersih dari praktik korupsi, kolusi, dan nepotisme, serta mampu menyelenggarakan pelayanan publik bagi masyarakat dan mampu menjalankan peran sebagai unsur perekat persatuan dan kesatuan bangsa berdasarkan Pancasila dan Undang-Undang Dasar Negara Republik Indonesia Tahun 1945.

الزعماء بشرائهم أصوات المجتمع يكون لديهم حق وضع سياسات تفييدهم. فينبغي على المجتمع أن يكون واعياً بما فعل من قبول أموال المرشحين أثناء الانتخابات مما يؤدي إلى خسارتهم في المستقبل، وتتسبب في توليد زعيم فاسد للبلد.

إساءة استخدام السلطة

عملية شراء الأصوات في الانتخابات لها تأثير كبير على الحكام في اتخاذ القرارات الحكومية. فعلى العموم، يقوم الحكام بإساءة استخدام السلطة في أخذ القرارات مما يجعل مصالحهم فوق مصالح الأمة. ذلك لأن زعيم الدولة سوف يفضل إعطاء مشروعات الدولة إلى أنصاره الذين دعموه في الانتخابات، مما يسبب استبعاد مصالح الأمة. ومن سوء استخدام سلطتهم هي الفساد في كثير من مؤسسات الدولة، ووضع قوانين مفيدة أو مربحة لجماعتهم، وأخذ الموازنة العامة للدولة للمشاريع التي يمكنهم الاستفادة منها وغيرها (Irawan et al., 2014) . وأن ميل الحكام لبعض الأطراف المعينة لم يعد سرًا، وبذلك قد تتباعد مصالح الأمة في هذه الدولة. وإذا استمر هذا الوضع فسوف لن تطبق القوانين في هذه الدولة، وينتشر الفساد في كل أنحاء البلد.

تعزيز النخبة الثرية

ومن عواقب الفساد المنتشرة في إندونيسيا تعزيز مصالح النخبة الثرية، ذلك لأن الشعب منحهم فرصة قيادة البلاد من خلال بيعهم أصواته في الانتخابات. وكنتيجة لذلك فالنظام السياسي سوف يسيطر عليه أصحاب رؤوس الأموال، وهذا ما يقع غالبا في إندونيسيا. فأصحاب الشركات يصبحون رؤساء للأحزاب السياسية ولهم المناصب في الحكومة، وهؤلاء يقومون بوضع سياسات في هذا البلد بما يفيد جماعتهم (Badoh & Dahlan, 2010) . وبهذا تصبح مصالح الأمة ثانوية ولم تعد أولوية، فجميع المعاملات في هذا البلد تجري لزيادة تعزيز مكانة النخبة الثرية فقط، ومصالحها.

فقدان الثقة العامة بالحكومة

يمكن اعتبار المعاملات السيئة التي ترتكبها سلطات الدولة من نتائج شراء الأصوات في الانتخابات التي تجعل الحكومة فاسدة، مما يؤدي إلى فقدان ثقة العامة بالحكام في إدارة الحكومة. لأن الحكومة تفقد مصداقيتها بنظر الشعب بسبب الفساد

ومثل هذه الحالة سوف تنفصل الحكومة عن الشعب، ويظهرون وكأنهم يمشون من تلقاء أنفسهم. ومع الاستمرار، تظهر أنواع مختلفة من الاضطرابات مما يضع الحكومة في وضع خطر(Badoh & Dahlan, 2010). وتكون معالجة هذه الأحوال بإيجاد حكام جيدين مهتمين بمصالح أمة. ولتحقيق هذا يجب البدأ من الانتخابات النظيفة حتى الحصول على القائد الجيد.

خلاصة

يرى الباحث أن عملية شراء الأصوات في الانتخابات هي مصدر كل شر ولها تأثير كبير على الانكماش الاقتصادي في البلاد، ومن آثارها في مجال الاقتصاد الأول هي ارتفاع التكلفة السياسية وذلك من أجل ترشيح المرشحين في الانتخابات. والثاني هي صرف خزانة الدولة أي بأن الدولة تنفق أموالا كثيرا من أجل دفع مسؤولي الانتخابات في الإشراف على التصويت. والثالث هي ازدياد نسبة الفقر في إندونيسيا وذلك لعدم الاستقرار الاقتصادي في بلاد إندونيسيا الذي يسبب ارتفاع جميع المواد الأغذية الأساسية والضروريات حتى بعض شعبهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم لأن راتبهم أقل من المتوسط. وهذه الحالة كلها بسبب ظهور القيادة الفاسدة وإساءة استخدام السلطة على الزعماء الفاسدين الذين اتخذوا القرارات يعلقون أهمتهم على مجموعاتهم، خاصة القرارات المتخذة في مجال الاقتصاد الذي يمتد في هذا البلد. وهذا قد يجعل انخفاض مصداقية الحكومة وانتشار الفساد فيها. وإذا انتشر الفساد في الدولة ولم تثق الأمة بالحكومة وتنظيمها، سوف تتلف كل أمور الدولة، وتفقد الاستقرار مادام شراء الأصوات مستمرًا فيها.

الاقتراح

للرأساء هذا البلد فليحافظ على الأمانة التي منحه الشعب لهم حتى ظهرت مصداقيتهم وثقتهم في قيادتهم ويمكن حمل بلاد إندونيسيا إلى الاستقرار والازدهار خاصة في تحسين الاقتصادي شعبهم سواء على الاقتصادي الجزئي أو الكلي. وللشعب الإندونيسي لئلا يقبل الرشاوى التي قدمها الزعماء حتى يتمكنوا يومًا على توليد قائدة صادقة نظيفة ونزيهة.

المراجع

Badoh, I. Z. F., & Dahlan, A. (2010). *Korupsi Pemilu di Indonesia* (1st ed.). Jakarta: Indonesia Corruption Watch.

Cahyono, M. F., & Trijono, L. (2004). *Pemilu 2004:Transisi Demokrasi dan Kekerasan* (1st ed.). Yogyakarta: CPCS Books.

Huda, N. (2005). *Hukum Tata Negara Indonesia* (1st ed.). Jakarta: PT Raja Grafindo Persada.

Irawan, A., Dahlan, A., Fariz, D., & Putri, A. G. (2014). *Panduan Pemantauan Korupsi Pemilu* (1st ed.). Jakarta: Indonesia Corruption Watch.

Junaidi, V., Khoirunnisa, Agustiyati, & Hastomo, I. S. (2013). *Politik Hukum Sistem Pemilu*. Jakarta: Yayasan Perludem.

Lubis, M. S. (1982). *Asas-Asas Hukum Tata Negara*. Bandung: Penerbit Alumni.

Schaffer, F. C. (2007). *Elections for sale: The causes and Consequences of Vote Buying*. Manila: Lynne Rienner Publishers Boulder, CO.

Undang Undang Nomor 23 tahun 2003 Tentang Pemilihan Umum Presiden Dan Wakil Presiden.